مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار:134 (من 12 إلى 21 سبتمبر 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

وحدة حركة طالبان.. أثرها على الحرب والسِلم..... 3

- الخلفية..... 3
- وفاة الملا عمر وأهداف الإظهار..... 4
- أثر خلافات طالبان على ميدان القتال..... 5
- هل انتهت الخلافات الداخلية في طالبان؟..... 6
- وحدة طالبان وأثرها على الوضع الراهن..... 6

الحكومة الأفغانية وحرب في الجبهتَيْن..... 8

- خلفية فرار طالبان من السجون..... 9
- أساليب حرب طالبان..... 9
- مغادرة صفوف القوات المسلحة..... 10
- سبب الضعف في ميدان القتال..... 11

مؤتمر في إسلام آباد حول العلاقات الثنائية بين البلدين..... 12

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، مناقشة وضع الحكومة الأفغانية في حربها مع المخالفين المسلحين والفساد المتفشي في مؤسساتها، وذلك في ضوء فرار عدد من سجناء لحركة طالبان من سجن ولاية غزني، إثر هجوم عسكري ومواجهة بين القوات الحكومية وعناصر لطالبان. ما هي خلفية فرار عناصر طالبان من السجون الحكومية؟ وما هي الأساليب التي تنهجها طالبان في حربها مع الحكومة؟ لماذ يُقدم الجنود الأفغان على مغادرة الخدمة العسكرية ولماذا انخفضت معنويات الجيش الأفغاني رغم المبالغ الكبيرة التي صُرفت على تدريبها؟ وما هو أثر الفساد الإداري المتفشي في مؤسسات الدولة على هذا الوضع؟

وكذلك نناقش في التحليل، مبايعة عائلة الملا محمد عمر، مع الملا أختر محمد منصور زعيما جديدا لطالبان، وأثر هذه المبايعة على وحدة الصف في الحركة، وعلى مصير عملية السلام الأفغانية، وخاصة أن المجلس الأفغاني الأعلى للسلام أظهر أملا بأن تعود حركة طالبان مرة أخرى إلى طاولة محادثات السلام. ماذا كان وراء الإعلان عن وفاة الملا عمر؟ ما هو أثر وحدة الصف في طالبان على عملية السلام وعلى ميدان القتال؟ وهل حقا انتهت خلافات طالبان الداخلية مع مبايعة عائلة الملا محمد عمر مع الزعيم الجديد؟ وأخيرا ما هي حقيقة موقف الملا أختر الزعيم الجديد لطالبان من عملية السلام؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية.

وفي نهاية التحليل تقرؤون، تقريرا حول مؤتمر بعنوان "أفغانستان وباكستان.. نحو علاقات ثنائية مثالية"، أقامه مركز الدراسات الاستراتيجية مع معهد الدراسات السياسية في إسلام آباد وإليكم التفاصيل.

وحدة حركة طالبان.. أثرها على الحرب والسِلم

في الأسبوع الماضي بايعت أسرة الملا محمد عمر زعيم طالبان الراحيل، مع الملا أختر محمد منصور زعيما جديدا للحركة. منذ شهرين كانت التقارير تفيد بوجود خلافات داخلية في حركة طالبان، شكلت بيعة أسرة الملا محمد عمر، للملا أختر علامة نهاية لهذه الخلافات إلى حد كبير.

وبعد البيعة أظهر المجلس الأفغاني الأعلى للسلام أملا بأن تعود حركة طالبان مرة أخرى إلى طاولة محادثات السلام. وأظهرت طالبان فرحها بهذه البيعة وبما أنها وضعت نهاية للخلافات التي كان من الممكن أن تفتك بالحركة وبوحدة الصف فيها.

فإذا اختفت الخلافات الداخلية شيئا فشيئا من حركة طالبان، كيف سيؤثر ذلك على الوضع الحالي وعلى الحرب الدائرة ومحادثات السلام؟

الخلفية

فور وصول أشرف غني إلى سدة الحكم، منحت حكومته تنازلات كثيرة للجانب الباكستاني، أملا بأن تحمل الحكومة الباكستانية حركة طالبان أفغانستان على الجلوس خلف طاولة الحوار لإجراء محادثات للسلام.

ومن جهة أخرى أصبحت كابول تعامل بحذر في علاقاتها مع الجانب الهندي كي لا تثير حفيظة باكستان. وتعهدت الحكومة الباكستانية والجيش الباكستاني في البداية بما لم يكن في وسعهما تنفيذه. ومن هنا وتحت ضغوط أفغاني ودولي أقامت باكستان جلسة للحوار في أورومتشي مع عدد من طالبان أفغانستان، رفضت حركة طالبان رسيما مشاركة أي مندوب لها في الجلسة.

بعد جلسة أورومتشي ازداد الضغط الأفغاني على باكستان، وطلبت الحكومة الأفغانية من باكستان بأن تحضر مسؤولين قيادين في طالبان إلى طاولة الحوار. ومن جهة أخرى تصاعد الخلاف بين طيب آغا رئيس المكتب السياسي لحركة طالبان وبين باكستان، ولم تريد الحوار مع الحكومة الأفغانية تحت ضغوط باكستانية، وتدهورت العلاقات بين طالبان وباكستان. ومن هنا ضيّقت باكستان الخناق على طالبان، وكنتيجة لها بعثت طالبان مندوبا لجلسة محادثات إلى مدينة "مري"، السياحية قرب العاصمة الباكستانية إسلام آباد، وبشرط أن يتم إخفاء الخبر.

إضافة إلى هذا الشرط، لم ترسل طالبان عضوا من مكتب قطر إلى إسلام آباد، وذلك لأن تحتج طالبان بعدم مشاركة أي مندوب من مكتب قطر في حال ظهور الخبر وأن تقول إن صلاحية الحوار مخولة تماما إلى المكتب السياسي، وأن المشاركة في جلسة مري كانت فردية.

وبالنظر إلى خلافات طيب آغا مع باكستان، علمت شورى القيادة في طالبان بأن المكتب السياسي لا تشارك في الحوار، لذلك شاركت في الحوار ولم تنف المشاركة صراحة.

وفاة الملا عمر وأهداف الإظهار

بعد محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وطالبان في مدينة مري الباكستانية، أعلنت الحكومة الأفغانية بناءً على مصادر مؤثقة باكستانية وفاة الملا محمد عمر زعيم طالبان. وبذلك تم تأجيل محادثات السلام. سؤال طُرح وهو أن الحكومة الباكستانية لماذا أخبرت أفغانستان في هذه الأوضاع الحرجة، ولماذا أعلنت الحكومة الأفغانية هذا الخبر، وأخيرا لماذا أيّدته حركة طالبان؟ يمكن أن نسرد بعض عوامله في الآتي:

1- توقعت الحكومة الأفغانية أن هذا الخبر سيضعّف معنويات طالبان، وتقلل من أثرها، وتعزز عملية السلام، وتظهر قوة للحكومة، لكن النتيجة خرجت خلافا للتوقع.
2- أخبرت باكستان الحكومة الأفغانية بالخبر، عندما كانت تحت ضغوط أفغانية ودولية، وكانت لها خلافات كثيرة مع حركة طالبان أفغانستان. أرادت من جهة أن تؤجل عملية السلام، وأن تضع نهاية لتعهداتها الكثيرة مع أفغانستان بإعلان وفاة الملا محمد عمر. وأرادت أن تظهر لطالبان بأنها تستطيع أن تفشي خبرهم المكتوم للجميع.
3- وكان من الصعب لحركة طالبان أيضا، إخفاء وفاة الملا محمد عمر أكثر من عامين، وخاصة أن بعض وسائل الإعلام ومجموعة منفصلة لطالبان (المحاذ الفدائي)، أعلنت من قبل وفاة الملا محمد عمر. وتصاعدت مطالب وسط طالبان بالإفصاح وبرسالة صوتية للملا محمد عمر تثبت بقائه قيد الحياة. ومن جهة أخرى كان الإعلان بوفاة الملا محمد عمر الطريق الوحيد لوقف محادثات السلام الجارية تحت ضغط باكستاني.

أثر خلافات طالبان على ميدان القتال

في 30 من يوليو 2015م، وبعد تأييد طالبان وفاة الملا محمد عمر، حدثت خلافات على زعامة الملا أختر منصور، وكان من أبرز المخالفين أسرة الملا عمر، وطيب آغا رئيس المكتب السياسي للحركة.

ونشرت وسائل إعلام داخلية وأجنبية الخبر واسعا، من دون الاهتمام بأن الملا أختر هو الذي كان يملك زمام القرارات داخل طالبان منذ خمس سنوات الأخيرة. وكان أختر هو الذي بدأ محادثات قطر، وكان على صلة مباشرة مع قادة طالبان الميدانيين. وسبب ذلك مبايعة حكام طالبان في 34 ولاية للملا أختر محمد منصور.

جدير بالذكر أن قوة طالبان الحقيقية تكمن في القوات المسلحة المقاتلة، ما دامت هذه القوة مع طالبان وما دامت متحدة فإن الحرب سوف تستمر. وإدراكا من الملا أختر لهذه الحقيقة اختار سراج الدين حقاني زعيم شبكة حقاني المسلحة مساعدا له.

من جهة أخرى كل من انفصل من الساسة من طالبان، لم يؤثروا على المسار العسكري في طالبان. فلم يؤثر انفصال معتصم آغا جان وغيره من القادة على قتال طالبان، بل اشتدت الحرب أكثر. ولم تؤثر خلافات أسرة

الملا عمر وطيب آغا مع الزعامة الجديدة على مسار القتال، بل رغم هذه الخلافات حدثت سلسلة من التفجيرات في كابول، اشتدت الحرب في شمال، وسقطت مديريات استراتجية مثل (موسى قلعة)، جنوبي البلد.

هل انتهت الخلافات الداخلية في طالبان؟

تزامنا مع حدوث الخلافات، حاولت الزعامة الجديدة في طالبان بأن تحصل على دعم القادة الميدانيين، فحصلت على دعم عسكريين وولاة كثيرين، وبعثت وفدا إلى عائلة الملا محمد عمر للحصول على دعمها. وبعد مبايعة القادة العسكريين بايعت عائلة الملا عمر، مع الملا أختر منصور وطالبت بقية المخالفين إلى البيعة مع الزعيم الجديد.

إضافة إلى ذلك وبناءً على خبر آخر، بعثت القيادة في طالبان وفدا إلى قطر، لاسترضاء طيب آغا، وفي حال نجاح المهمة، ووضع نهاية للخلافات السياسية، سيكون أكبر إنجاز لحركة طالبان في الآونة الأخيرة.

وحدة طالبان وأثرها على الوضع الراهن

وهنا في الآتي نلخص أثر مبايعة عائلة الملا محمد عمر مع الملا أختر على مسار طالبان، وعلى عملية السلام:

1- تزداد شرعية الزعامة الجديدة لطالبان،
2- مباعية عائلة الملا عمر ترفع معنويات مقاتلي حركة طالبان،
3- الملا أختر هو الذي بدأ عملية السلام، لكنه وبعد إعلان وفاة الملا عمر وانتخابه زعيما، اعتبرها "مؤامرة الأعداء". إلا أنه كان تصريحا لجلب دعم القادة العسكريين. الآن وبعد أن أصبح الملا أختر شيئا فشيئا زعيما متفقا عليه، وبايعته عائلة الملا عمر، فإنه سيكون قادرا على الانخراط في عملية السلام، لكنه سيأخذ وقتا وسيكون من الصعب له أن يدخل في عملية السلام بسرعة.
4- إذا وقع سلام بين الحكومة وجزء من طالبان، وبقي جزء آخر خارج عملية السلام فإنه لن يجلب السلام الحقيقي، إن السلام الحقيقي يأتي إثر وحدة طالبان خلف قرار السلام.

5- لا تنسحب طالبان من موقفها الأول، وتستمر في القتال ما دامت القوات الأجنبية متواجدة في البلد، وتحرض الوحدة الحالية على ذلك أيضا.

6- وفي حال استعداد حركة طالبان للحوار مع الحكومة الأفغانية، ستدخل الحركة ساحة الحوار بموقف قوي.

الحكومة الأفغانية وحرب في الجبهتَيْن

مع أن المسؤولين الأمنيين الأفغان يؤكدون دوما على جاهزيتهم التامة لمواجهة أي تهديد أمني، إلا أن فرار مئات السجناء من سجن في ولاية غزني وذلك أثناء هجوم مسلح ومواجهة عسكرية دامت لساعات طويلة، يُظهر مدى ضعف القوات الأمنية وتدهور الوضع الأمني في البلد.

ليست هذه أول مرة تقوم حركة طالبان بإخراج أتباعها من السجون الحكومية في أفغانستان، لكن عملها هذه المرة اختلفت في دقة الخطة، وقلة خسارتها في النيل على الهدف.

ولو انتهى الأمر كله بدقة الخطة والعمل لدى حركة طالبان، لما كان القلق كبيرا، لكن القلق يمكن في وجود أيادي خفية في الحكومة الأفغانية تدعم الاضطراب الأمنية في البلد، وهذه الأيادي هي التي وفّرت الأرضية لفرار هؤلاء.

خلفية فرار طالبان من السجون

في شهر يونيو من عام 2008م، هاجم عدد من عناصر طالبان على سجن ولاية كندهار، قتلوا حراس البوابة ثم اقتحموا فيناء السجن، وأطلقوا سراح 900 من السجناء. وأفادت المعلومات الواردة بأن 350 من السجناء كانوا من مقاتلي حركة طالبان.

وفي عام 2011م، حفرت عناصر لطالبان نفقا بلغ طوله نصف كيلو متر، وسجن رقما قياسيا في الفرار من السجن عبر النفق، وفرّ عبره 475 من السجناء. وحفروا النفق خلال أربعة أشهر، ووفرا جميع الضروريات ومنها توفير الأكسيجن على طول النفق.

وفي مواقع أخرى وبأساليب مختلفة حررت حركة طالبان عددا من أتباعها من السجون، وفي الهجوم الأخير ليلة الثلاثاء للأسبوع الماضي حررت حركة طالبان جميع 400 سجنائها من سجن ولاية غزني.

أساليب حرب طالبان

ليست حرب طالبان متوقفة على استخدام السلاح والوصول إليه عبر القوة فقط، بل تستغل الحركة عن أساليب أخرى في حربها، لا تريد المصادر الأمنية الإفصاح عنها، والسبب أن الحكومة تريد أن لا تظهر لحركة طالبان أي ثقل آخر غير كونها مجموعة مسلحة فاقدة للشرعية بين الشعب.

ومن جانبها تستغل حركة طالبان الدعاية لجلب التأييد الشعبي لها، وهناك لجنة في الحركة باسم (لجنة الجلب والجذب)، يتجول أفرادها في القرى وينصحون السكان بأن لا يرسلوا أولادهم إلى صفوف القوات الحكومية، وقد نجحوا إلى حد كبير في هذه المهمة.

وتقوم مواقع رسمية لطالبان شهريا بنشر أسماء أولئك الذين يغادرون صفوف القوات الحكومية نتيجة لدعايات هذه اللجنة التي يكون جزء من عملها استخدام أفراد داخل القوات الحكومية المسلحة ليدعموا حركة طالبان وقت الضرورة.

هذه هي وقائع الحرب الأفغانية طيلة 35 سنة الماضية، تمت تجربتها مرارا، لكنه وبالنظر إلى الأوضاع الراهنة في البلد، وبالنظر إلى عدم رضى الشعب عن الحكومة وخاصة عن الفساد الإداري، أصبحت لعمل

حركة طالبان في جلب مقاتلين جدد ثمرة كثيرة، وللمال أيضا أثر في دعم بعض عناصر القوات الحكومية مع مخالفي الحكومة المسلحين. ولا ينحصر الفساد الموجود في المؤسسات الحكومية على القسم المدني فقط، بل تفشى في أوساط القوات العسكرية أيضا.

ولا ترفض المصادر الأمنية الحكومية إمكانية وجود أيادي داخل القوات الحكومية تدعم طالبان، وتحدث متحدث وزارة الداخلية عن إلقاء القبض على عدد من أفراد الشرطة.

مغادرة صفوف القوات المسلحة

في حال رغبتك تجد على مواقع الانترنيت معلومات كثيرة حول الجيش الأفغاني مع صور جيدة وزيء عسكري راقٍ، يظهرون في بيوت وأماكن مزدهرة. ويتسع مبنى وزارة الدفاع الأفغاني (ويسميه البعض بـ"بنتاغون الصغير")، لمئات من العمال، تم بنائه بتكلفة بلغت 160 مليون دولار، يتسع لـ2500 عامل، وتبلغ تكلفة أثاثه المنزلي فقط ما يقارب 50 مليون دولار.

لكن هذه المظاهر المبهجة تُخفي ورائها حقائق مُرة كثيرة، تحاول الحكومة الأفغانية والقوات الأجنبية إخفائها، ومنها أن الجنود الأفغان يقدمون على مغادرة الوظيفة في القوات المسلحة.

مع أن المؤسسات المعنية لا توفر أي إحصاءات دقيقة حول عدد الجنود الذين يغادرون الوظيفة العسكرية، لكن مصادر أخرى تتحدث عن أرقام مخيفة.

بناءً على تقرير لـ"سيكار"، الجهة التي تحقق في وجوه مصارف أمريكا في أفغانستان، غادر منذ يوليو 2013م، إلى يوليو 2014م، 40 ألف من القوات القتالية الأفغانية. وهؤلاء قد تمت لتدريبهم تكلفة كبيرة من قبل أمريكا.

ومع أن وزارة الدفاع الأفغانية رفضت هذا التقرير واعتبرت الإحصاء غير صحيح، لكن تأكيد أي مسؤول أمريكي ضمن زيارته إلى أفغانستان على بقاء القوات الأجنبية إلى أمد أطول يعزز وجود هذه المشكلة. ومن هؤلاء المسؤولين من يحذر أن انسحاب القوات الأجنبية كاملا من أفغانستان، سيهدّر جميع إنجازات أمريكا في البلد.

تحدث صراحة محمد عمر داؤدزاي وزير الداخلة الأفغاني السابق، وأظهر قلقه في تغريدة له على صفحته في تويتر تجاه تقليص القوى البشرية في صفوف القوات الدفاعية والأمنية الأفغانية واعتبر ذلك (جرس خطر)، لأفغانستان، وطلب من الرئيس الأفغاني بأن يدرك مسؤوليته كقائد عام للقوات المسلحة.

سبب الضعف في ميدان القتال

بعد سقوط حكم طالبان، يُعتبر إنشاء مؤسسة الجيش والشرطة واحدا من أبرز إنجازات النظام الجديد في أفغانستان. بداية وبعد مؤتمر بن، كان من المقرر أن يتم تشكيل جيش أفغاني بقوام 70 إلى 80 ألف مقاتل، لكن تحديات أخرى جعلت العدد أكبر بكثير، كما وتم تعزيز الجيش بأسلحة حديثة. ورتّبت دول كثيرة برامج للتدريب.

كانت أمريكا أكبر داعم للقوات الأمنية الأفغانية طيلة 14 سنة الماضية، وصرفت مئات من مليارات الدولار على تجهيز وتدريب هذه القوات. بداية شهر يناير 2013م، بلغ عدد الجنود في الجيش الأفغاني 352000 جندي، وهو العدد نفسه في الجيش الباكستاني، ويبدو الآن أن هذه القوات ورغم المبالغ الكبيرة التي صُرفت عليها، ليست كافية للمطلوب الأمني في أفغانستان ويُعتبر ذلك من أسباب تقدم حركة طالبان في جبهات القتال.

ليس النجاح في الحرب رهن السلاح والجندي فقط، بل المعنويات هي التي تقرر المصير. ويأمل الجندي الأفغاني مثل أي مواطن آخر حكومة جيدة، واطمئنانا على مستقبله ومستقبل أولاده وأسرته. عندما تعيش أسَر الوزراء والرؤساء خارج البلد في أمن وراحة، وينتشر الفساد في كافة مؤسسات الدولة، كيف يُتوقع أن يضحي الجندي بروحه من أجل بقاء هذا النظام؟

إن الفوز في الحرب يبقى رهن الفوز في مكافحة الفساد، والفساد ظاهرة سيئة، تأكل أسس النظام من الداخل، ثم تظهر حقيقة الأمر في ضعف معنويات الجنود في ميدان القتال. إذا ما تُقدم الحكومة الأفغانية على مكافحة الفساد بإرادة قوية، وإذا لم تفز في هذه المعركة، فلا ينبغي أبدا أن تأمل الفوز في مواجهة المخالفين المسلحين.

مؤتمر في إسلام آباد حول العلاقات الثنائية بين البلدين

الشراكة في العقيدة والتاريخ والثقافة واللغة والوقائع والفرص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، كلها أرضية وطرق حل يمكن للطرفين (أفغانستان وباكستان)، بأن يصلا عبرها إلى السلام وإلى صناعة مستقبل مشرق لهما.

كانت هذه رسالة مؤتمر استمر ليومين (16و17 من سبتمبر/أيلول)، في العاصمة الباكستانية إسلام آباد، بعنوان "أفغانستان وباكستان... نحو علاقات ثنائية مثالية"، وأقامه "مركز الدراسات السياسية-إسلام آباد"، مع "مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية-كابول).

وأكد المتحدثون في المؤتمر أنه على صناع القرار في الطرفين عدم تضييع الوقت، والبدء في محادثات شاملة، ورفع خطوات لبناء الثقة، كي يتم تمهيد الطريق لعلاقات ثنائية جيدة بين الطرفين من جهة، ومن جهة أخرى يتم سد الباب على وجه مؤامرات دولية وإقليمية تُحاك ضد هذين البلدين الشقيقَيْن، وتواجه تلك الجهود التي تُبذل من أجل إفشال أي محاولة حثيثة لإحلال الأمن والاستقرار الدائم في المنطقة.

من الجانب الأفغاني تحدث في المؤتمر عدد من النخب الأفغان، منهم عبدالباقي أمين رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، ود. عبدالهادي وزين عضو المجلس العلمي للمركز، ود. وحيدالله مصلح مساعد المركز، والمهندس حامد دُرّاني عضو المجلس العلمي للمركز، وحكمت الله زلاند مسؤول قسم التحليل في المركز.

وتحدث من الجانب الباكستاني رستم شاه مهمند السفير الباكستاني السابق لدى كابول، وخالد الرحمن رئيس مركز الدراسات السياسية، وخالد إقبال، وسيد وزير، وأيّاز وزير السفير الباكستاني السابق لدى كابول، وعرفان شهزاد مسؤول التنسيق في مركز الدراسات السياسية، ود. أنور شاه و معراج الدين.

وانقسم هذا المؤتمر إلى أربعة حصص، تمت في الحصة الأولى مناقشة العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان، وتمت في الثانية مناقشة موانع السلام وحلها، وكانت الحصة الثالثة مخصصة لبحث أزمة اللاجئين الأفغان في باكستان، وتمت في الحصة الرابعة مناقشة العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وبشأن العلاقات الثنائية تم التأكيد على التالي:

- ينبغي بناء ثقة بين الطرفين، كما ينبغي رفع خطوات جادة واضحة واقعية من أجل ذلك،
- ينبغي بدء عملية تفاوض حقيقة واضحة بأهداف واضحة،
- ينبغي دراسة جميع المشاكل ودرجها،
- على الطرفين إحترام المصالح العليا للطرف الآخر، وبحثه على طاولة الحوار.

إضافة إلى ذلك، ينبغي نقد الدور السلبي لصناع القرار، والإعلام، والمثقفين في الطرفين، لأن ذلك ينشر الكراهية بين الشعب الباكستاني والشعب الأفغاني، ويصب في صالح القوات الأجنبية في المنطقة.

وأكّد المشاركون من الطرفين على أن يكون بدء العلاقات على أساس فكر إيجابي وخصائص مشتركة، وليست على خصائص ذات مشاكل وخلافات.

كما وأكد المشاركون بأن القوات الأجنبية في أي بلد تكون من أجل مصالح بلدها، وتصنع لأهل المنطقة المشاكل والأزمات، لكنه على الشعبين وزعامتهما الوقاية من شرها، وبناء علاقات ثنائية واضحة.

وكانت رؤية المشاركين من الطرفين تجاه عملية السلام (تفاهم بين الأفغاني)، أنه تم التأكيد على استطاعة الأفغان أنفسهم حل أزماتهم. وأن عامة الشعب الأفغاني لا تريد الحرب، وأن الحرب الأمريكية في المنطقة لا

معنى لها، وأن تولجد القوات الأجنبية عائق في طريق السلام، وأن هناك لوبيات لا تريد السلام، ومنها مجموعات ترى مصلحتها في استمرار الحرب. وقد عززت المجموعات المسلحة دوامة الحرب وأضافت مجموعة داعش في حدتها أخيرا. وينبغي التركيز على هذه الأمور قبل رفع أي خطوة تجاه السلام.

وبشأن اللاجئين صرّح الجميع أن يتم النظر إلى هذا الملف كعلاقة طويلة بين المجتمع الأفغاني والباكستاني. وأن يتم بناء بيئة من أجل حل أزمة اللاجئين، وذلك ضمن خطة طويلة المدى لحل الأزمة يتفق عليها الطرفان.

كما وأكّد المتحدثون من الطرفين، أن على المجتمع المدني ومراكز الدراسات لعب دور إيجابي في بناء علاقات ثنائية جيدة، لأن هذه الجهات تؤثر على صناع القرار، والمعنيين بالأمر، فعليها لعب دور في بناء ثقة مشتركة وتفاهم من أجل التعاون.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (93+)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (93+) abdulbaqi123@hotmail.com

د. وحيدالله مصلح، نائب مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 747575741 (93+) drwahidm@gmail.com

حكمت الله خلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (93+) hekmat.zaland@gmail.com